

وَقِيمُوا زِينَةَ الْقِسْطِ تَحْسِينًا

يُنْزِلُ اللَّهُ الْعِلْمَ بِالْحَبْلِ عَلَى طَيْعِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْكَافَّةِ وَالْعِلْمَ إِلَى جَامِعَةِ الْمَدِينَةِ كُنْ أَنْتُمْ سَبِيلُ

الرِّفْعَةِ وَالتَّكْسِيلِ

فِي

الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

مِنْ مَسَائِدِ وَهْدَةِ الْإِسْلَامِ تَحْمِيْلُ سَبِيلِ الْحَقِّ بِأَمْرِ الْوَلَوِيِّ خَادِمِ حُسَيْنٍ وَدِظْلَمِ الظَّالِمِ

وَالطَّيْعِ الْعَبْدِ الْغَرِيبِ مُحَمَّدٍ ابْنِ مُحَمَّدٍ

فهرس ما في هذه الرسالة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٠٠	ببحث عدم قبول جرم المذهب في القبول	١٣٨	ايقاظ في ان هذا الاسناد لا يستلزم	٣	دباجة الرسالة
١٠١	ببحث عدم قبول سقوط وضع الحد في	١٣٩	صحة المتن وكذا الحسن	٤	المقدّمات التي تتعلق بحجة المرأة
١٠٢	وضعت من ابن تيمية وابن الحنفية في	١٤٠	ايقاظ في ان لا يجوز هذا الحد الا	٥	وتعدّ يلزم وما لا يجوز
١٠٣	سفر المساعدة الصغار وغيرهم من	١٤١	لا يدل على الوجه والضعف	٦	ايقاظ في حجة الجهر شرعا وكذا
١٠٤	ايقاظ في ذكر الاستدلال على ثبوت ابن	١٤٢	ايقاظ في ان حكمه بعد الضعف	٧	اقسام الغيبة الجارية
١٠٥	جواب ذكر شرطه وقدمه بالنسبة	١٤٣	يكون بحسب حال الاسناد على الظاهر	٨	ايقاظ في عدم جواز الجهر بحد
١٠٦	ايقاظ في ذكر شرطه ابن عسك في	١٤٤	ايقاظ في الفرق بين هذا الحد	٩	وعدم جواز الاكتفاء على نقل جرم
١٠٧	والله في غير هذا الامر عن	١٤٥	وبين من الجهر بين وبين	١٠	من عدل ايضا
١٠٨	المبادىء في غير الواجب	١٤٦	وغير ذلك في غير	١١	ذكر العادات الدينية
١٠٩	ايقاظ في عدم اعتماد	١٤٧	ايقاظ في معنى ليس يثبت	١٢	ايقاظ في آداب الجوارح والمزك
١١٠	بالاصح وذكر اقسام	١٤٨	ايقاظ في معنى لا يثبت	١٣	وشرحهما
١١١	ذكر الفرق بين اعتقاد	١٤٩	ايقاظ في معنى كذا وكذا	١٤	عدم اعتماد جرح على
١١٢	واعتماد المرجحة	١٥٠	ايقاظ في معنى قول	١٥	المصدر الاول في ما يقبل من
١١٣	ذكر كراهة الامام الذي	١٥١	ايقاظ في معنى قول	١٦	الجرح والتقدير ما لا يقبل منها
١١٤	المرجحة واظهار	١٥٢	ببحث صحة الرواية	١٧	المصدر الثاني في مسائل
١١٥	تكميم في تحقيق	١٥٣	ايقاظ في الامام	١٨	مسئلة الاكتفاء بقدر
١١٦	السيد عبد القادر	١٥٤	ايقاظ في معنى قول	١٩	وجرحه
١١٧	عليه ان الحنفية من	١٥٥	القبول عن جماعة	٢٠	مسئلة قبول تركية
١١٨	ايقاظ في معنى قول	١٥٦	ايقاظ في ان ترك	٢١	مسئلة تعارض جرح والتعديل
١١٩	فيه نظروا وسكتوا	١٥٧	احدا من امرأة	٢٢	وتقدم الجرح
١٢٠	ايقاظ في ذكر جرح	١٥٨	ايقاظ في ان	٢٣	ذكر كراهة قيل تقدم الجرح
١٢١	لا يتابع عليه	١٥٩	ايقاظ في حجة	٢٤	التعديل
١٢٢	ايقاظ في عدم قبول	١٦٠	ايقاظ في حجة	٢٥	ببحث عدم تقدم الجرح
١٢٣	الصاغر عن التعصب	١٦١	ترجمة ابي	٢٦	على التعديل
١٢٤	والمنافسة	١٦٢	ذكر الحنفية	٢٧	فان كان لا يقدم
١٢٥		١٦٣	وابن حبان	٢٨	الجرح النفس
١٢٦		١٦٤	ببحث	٢٩	عدم قبول الجرح
١٢٧		١٦٥	ببحث	٣٠	المصدر الثاني في
١٢٨		١٦٦	ببحث	٣١	والتعديل
١٢٩		١٦٧	ببحث	٣٢	المصدر الرابع في

تتم



[illegible]

من المتأخرين والمفتين الذين انتمى اليه اجدوا من الفقه والشرعية حكموا بأنه لا يجوز الجهر بما أخفى المشايخ ولا الكتمان على غيرهم
فقط في جميع هذه الجهر والتقدير كلاهما من التقادير الجهر من اختياره الى جهره ومنه ومن جهر العلماء الذين يختارون
الدهم في مزايا الاحاديث بلا خبر ولا شبهة ونذكر بعض عبارات العلماء الدالة على ما ذكرناه **قال المشايخ**
فخر الميثاق فيهم الذين غلبت كمالهم في التفسير فيحصل بواحد من **وقال الذهبي** في ميزان الاعتدال
لكل من يكلهم من المتأخرين لا يخرج منهم في هذا الكتاب الا من قد برهن بفضله وانضم امره اذا فسر في زمانه
ليس على الزوال بل على الخلقين والمفتين والذين حرمت على التهور وجد في ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا بد
من صون الخلق وسورة فاعلموا انما حصل بين المتقدم والمتأخر هوارس ثلاثا **التي** **وقال السبكي** في رسالة الخلق
الغلب على ابن لكوني عندكم في جود طهذه على ما صرحوا لفسحوا انما لث الله ان تاريخا ملأه بغيره المسلمين في رعي به علماء
الدين باسنياما يفرها مما لا بد من فيه ويبر فافقت لفقاه التي سمعها الكوازي في تاريخها المتأخرى وذهبت فيها اصل رياس
وهذه من ما جاء في تاريخه الى اساس من انتهى **وقال السبكي** ايضا في رسالة الكوازي في تاريخها المتأخرى والتميز لانها
خطا فيها سلبه به الناس وكشف ما ضمنه في تاريخه بالقياس فقد قامت الادلة في الكتاب استنبطه في شرحه واستحقاق السلب
والقدرة بد في عظيمه مما هو صحت في حق فضلها كيد في هذه السجلات ويدين قان قال لا بد من جهر المرواة والفقهاء وقد كس
الناقس والجهر من طوطى فاقه في ما لا كان كثيرا من جهرهم لا رواية لهم فادابهم فاعلم انهم فيهم جهرهم ومثل ما
ان الجهر انما هو في الصدق الاول حشدا في الحديث يوثق من صدقهم ولا يمان بطون الاسفار في جميعهم الصدق ولا بد
عن الانوار في المقبول والمتم ومن كذا حديث ولا صاروا ما الا في فاعلموا على الكمال ونة غاية ما في الباب التهور طرس
يدل لان في سلسلة الاستناد وتصويته في بيانها في حظه من يتعلم عليها الاعتقاد فاذا احسن الا ان الكوازي في حاشي
اكتفى بان يقال غير مصحون او مستور في ان في سماعه نوعا من التهور والزور وما امثله لا يندل علامه مشايخ الاسلام
كالباقين والفقهاء في الواقع فاستندوا في ذلك في جوادهم في وجه الكلام فيهم وقد كرم ما فيهم التهور في الجاهل من
وقال السبكي في فخر الميثاق ولما تعجب ابن دقيق العيد ابن السبكي في حكم بعض المتأخرين والتميز فيه بغيره
اذ لم يخط فيه في التهور فيه للرواية لم يجز تخبره قول ابن المار بطرقه ونية الا حاشا وواقعي الميثاق فائدة بل انقطعت
على راس اربعها **التي** **وقال الذهبي** في ميزان في ترجمة ابن زيد البطريق قد اوردوا في هذا العلامة ابن الخطيب
في المصنف و لم يدركه اقول من فقه هذا من عيوب كتابه في جهر التهور وليست من التورق **التي** **قلت** هذا
التصريح بعلمه في جهره انما فاضل جهره تاو اكل دهره فان شجته انهم جهره تصدح ما بان ضعف روايته فيقولون
من كتمان الجهر والتقدير بلا خبر دون التذليل فيمن نقص العوام في المظلة لظهور ان عند الراوي عوارض التبدل كالجواب
عليهم ان يتقوا الجهر والتقدير كتمان الجهر في جهره حاشا ليخرج لهم احد ما في تلك شبهة محرومة وخاصة من ومن
عاد اليه السيد ايضا التهور كمالا لغوا سلف في تاريخه فاضله ملاذ به السيد في التذليل ذكر في المعاني في التذليل
في ترجمته من هو عند ابن الجهر من المقربين وان كان جاعا لافخر الميثاق في هذا من اعظم المصائب نفسها في تلون
العوام وتسر به الا في احوالهم في احوالهم من عادتهم عقيدة التهور كمالا ناطق احدا من لا فاضل في مسألة من السائل
تومحى في جهره فاضلا لانا لا ندينه ونجعله من اعماله العرفية وضبطت كذا في بعدق واحد ونفصا لسان الطعن عليه بحيث
يتعجب منه كل ساحل وقع فيهم من ساكن فيهم من السكت والفتنة والاضاوة من تعجب مقابلهم بالفتنة والاضاوة
بجواب المناظرة مشاة والمباحنة خاصة وقد نهت على فخر هذه العادات يا وضحها في المدينت في رسالتك في كرامة الراشد

هذا هو الجهر والتقدير كلاهما من التقادير الجهر من اختياره الى جهره ومنه ومن جهر العلماء الذين يختارون
الدهم في مزايا الاحاديث بلا خبر ولا شبهة ونذكر بعض عبارات العلماء الدالة على ما ذكرناه
فخر الميثاق فيهم الذين غلبت كمالهم في التفسير فيحصل بواحد من
وقال الذهبي في ميزان الاعتدال لكل من يكلهم من المتأخرين لا يخرج منهم في هذا الكتاب
الا من قد برهن بفضله وانضم امره اذا فسر في زمانه ليس على الزوال بل على الخلقين
والمفتين والذين حرمت على التهور وجد في ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا بد
من صون الخلق وسورة فاعلموا انما حصل بين المتقدم والمتأخر هوارس ثلاثا
التي وقال السبكي في رسالة الخلق الغلب على ابن لكوني عندكم في جود طهذه على ما صرحوا
لفسحوا انما لث الله ان تاريخا ملأه بغيره المسلمين في رعي به علماء الدين باسنياما
يفرها مما لا بد من فيه ويبر فافقت لفقاه التي سمعها الكوازي في تاريخها المتأخرى
وذهبت فيها اصل رياس وهذه من ما جاء في تاريخه الى اساس من انتهى
وقال السبكي ايضا في رسالة الكوازي في تاريخها المتأخرى والتميز لانها خطا فيها
سلبه به الناس وكشف ما ضمنه في تاريخه بالقياس فقد قامت الادلة في الكتاب
استنبطه في شرحه واستحقاق السلب والقدرة بد في عظيمه مما هو صحت في حق
فضلها كيد في هذه السجلات ويدين قان قال لا بد من جهر المرواة والفقهاء وقد كس
الناقس والجهر من طوطى فاقه في ما لا كان كثيرا من جهرهم لا رواية لهم فادابهم
فاعلم انهم فيهم جهرهم ومثل ما ان الجهر انما هو في الصدق الاول حشدا في الحديث
يوثق من صدقهم ولا يمان بطون الاسفار في جميعهم الصدق ولا بد عن الانوار في
المقبول والمتم ومن كذا حديث ولا صاروا ما الا في فاعلموا على الكمال ونة غاية ما
في الباب التهور طرس يدل لان في سلسلة الاستناد وتصويته في بيانها في حظه من
يتعلم عليها الاعتقاد فاذا احسن الا ان الكوازي في حاشي اكتفى بان يقال غير مصحون
او مستور في ان في سماعه نوعا من التهور والزور وما امثله لا يندل علامه مشايخ الاسلام
كالباقين والفقهاء في الواقع فاستندوا في ذلك في جوادهم في وجه الكلام فيهم وقد كرم
ما فيهم التهور في الجاهل من وقال السبكي في فخر الميثاق ولما تعجب ابن دقيق العيد
ابن السبكي في حكم بعض المتأخرين والتميز فيه بغيره اذ لم يخط فيه في التهور فيه للرواية
لم يجز تخبره قول ابن المار بطرقه ونية الا حاشا وواقعي الميثاق فائدة بل انقطعت
على راس اربعها التي وقال الذهبي في ميزان في ترجمة ابن زيد البطريق قد اوردوا في هذا
العلامة ابن الخطيب في المصنف و لم يدركه اقول من فقه هذا من عيوب كتابه في جهر
التهور وليست من التورق التي قلت هذا التصريح بعلمه في جهره انما فاضل جهره تاو
اكل دهره فان شجته انهم جهره تصدح ما بان ضعف روايته فيقولون من كتمان الجهر
والتقدير بلا خبر دون التذليل فيمن نقص العوام في المظلة لظهور ان عند الراوي عوارض
التبدل كالجواب عليهم ان يتقوا الجهر والتقدير كتمان الجهر في جهره حاشا ليخرج لهم
احد ما في تلك شبهة محرومة وخاصة من ومن عاد اليه السيد ايضا التهور كمالا لغوا
سلف في تاريخه فاضله ملاذ به السيد في التذليل ذكر في المعاني في التذليل في ترجمته
من هو عند ابن الجهر من المقربين وان كان جاعا لافخر الميثاق في هذا من اعظم المصائب
فسها في تلون العوام وتسر به الا في احوالهم في احوالهم من عادتهم عقيدة التهور
كمالا ناطق احدا من لا فاضل في مسألة من السائل تومحى في جهره فاضلا لانا لا ندينه
ونجعله من اعماله العرفية وضبطت كذا في بعدق واحد ونفصا لسان الطعن عليه بحيث
يتعجب منه كل ساحل وقع فيهم من ساكن فيهم من السكت والفتنة والاضاوة من تعجب مقابلهم
بالفتنة والاضاوة بجواب المناظرة مشاة والمباحنة خاصة وقد نهت على فخر هذه العادات
يا وضحها في المدينت في رسالتك في كرامة الراشد

أربعة رتبة أو ثمانية ألقاباً طهقتر في الحجاز والمعدل والقرى والورع والصدق والتقى عن التصديق مع قسار سبيل
والزكية وليس كذلك لا يقبل منه الحجاز ولا الزكية قال **الساحر السبكي** ما يكون عالماً باسم الله أو الحجاز
والصدق لا يقبلان منه لا بالأحزان ولا بالتقديرات انتهى **وقال الساحر** فظان تحري شرحه فظن أنه صدى الحجاز من غير عارث وبأسبابه
لزمه بغيره انتهى **وقال** أيضاً لا يقبل الزكية من عارث وبأسبابها غير عارث وتبين في أن لا يقبل الحجاز إلا من عدل ملتقط
ينتهي **وقال الذهبي** في ترجمته إلى بكر الصديق من كتابه تذكره أن الحفاظ حق على الحديث أن يتورع فيه بعبودية وإن كان
العدل الحجة والورع يعيبون على انحصار مرادهم ولا سيما إلى أن يصعدوا عارث الذي ترك نقل الأخبار ويحرم محمد الألبان
الطبيب النخعي عن هذا الشأن وكثرة التماثل في السهر واللقطة والفهم مع التقوى والدين المتين والأنصاف والالتزام إلى
العدل أو لا تقان ولا لاقتل من دفع ذلك الكتاب است منها مدلوله وسميت وبحججها لجلال عدان است من نفسها
فهما وجد فادينا وعادوا لا لاقتل قرآن غلب عليه الحموى والعصبية لم يرى ولمذهب فيه لا لاقتل من آخرت انك
تخط بخيط حمى خلف الله فاحضامك انتهى وفي فم الحجاز سميت شرح سلسلة الشرائع لا يكون ولا عارث
بأسباب الحجاز والعدل بل أن يكون منصفاً على أن يكون متصبداً ومحباً لنفسه فاه ١٧ عدان يقول ان التصديق كالحجج لا يلائم
في الأحكام إلى حقيقة بأنه ضعيف في الحديث قوى شناعة فوق هذا فادامه ورم بقى فحاف من الله فله كرامات متهمه في
شئ نظري اليها لضعف فتاده يقولون أن يكون مستغنياً بالدفعة النظر بالاصناف أى يوجب فيها أو لا بالدفعة الأولى بان يوصل الحق
منه وتارة يقولون أنه عدل إلى حقيقة حديثه أنه استخ من أحد من هذا الضمائل فامر عن كثير من الإجابة كلاماً
محمد الباقر أو عائش غيرة باجمع أماداً كان وعاء للعلم بالآحاد منة اعتنا على الأخ من غيره وقطل الظالمين في عورته
وكمال الفعل وعلمه فانه لم يكن إلا سادساً قد لا تلتزمنا لا حقوق فيجانب عجزه عن دفعها أو أنها لم يقولوا أن الله من أصح الضمائل
والزكى لا يعلل بالحديث حمى وضعه أبو بكر بن عتية في كتابه بالرد عليه ورمه به يابل على أن في حقيقة فعله أيضاً
من التصديق لا يقبل الحديث وقال أجماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وآله والعين ومما جاء عن محمد بن الحسن بن
ولم يخصه بالقياس عام خبر الواحد الصحيح وقد قال في قولنا ليعلم كيف استعملت قول من لو كنت في عصره لحا جمته وقد
هنا لا أدام معقول غير الأحكام الشافعي وقد قال في قولنا ليعلم كيف استعملت قول من لو كنت في عصره لحا جمته وقد
الربيع وتخصص عام الكتاب بالقياس وعمل بالأخلاق فعل هذا الاستعمل قول من لو كنت في عصره لحا جمته وقد
صدرت عنهم في حق هذا الأحكام الشافعي صدرت من التصديق لا يستعمل في اللفظ واليهما لا يطغى والله باقواهم
فاحفظ استمر في تنوير العصبية فبأن الأحكام إلى حقيقة لا تلتزم بكلامه بخطيب فان عدل العصبية الزائدة على جماعته
من العلماء كابي حليفة وأحمد وبعض أصحابه وتخطى عليهم بكلامه وصفت فيه بعضهم المذهب المصيب في كل المذهب
وأما ابن عسوى فقد تارة الحبيب وقد عجب سبطه من حيث قال في مرآة الزمان وليس العيب من الخديفة نطعن
في جماعته من العلماء وإنما العيب من المحدثين سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم انتهى قلت لخاله أنه إذا علم
بالفرق المقتضية أو الخاطئة أن الحجاز طعن على أحد سبب تصيب منه به لا يقبل منه ذلك الحجاز وإن علم أنه ذو عيب
ينجم من أكاثر ارتفع إلا ما كان عن جهده وعدم أصحاب القصر ومتبناً لهذا مزيد بسط في المرحل المراهقة إنشاء عليه فانظر
مغشياً المرحل الأول في ما يقبل من الحجاز والعدل بل ما لا يقبل منها وتفصيل المقسم للمهم فيما أصله التقديرات
وكذا الحجاز قد يكون من قبل وقد يكون من بعد ما لا يقل من مذكره المعدل أو الحجاز السبكي الثاني ما لا يدين السبب

فيه واختلافه بعد ما انفق على قبول الجرح والتقدير بل المصرون بشئ لهم المذكورة في موضعهم وقد ذكرنا بعضها وسيأتي ذكر بعضها في محوّل الجرح للمجهول التقدير بل المجهول على احوال **الاول** انه لا يقبل التقدير بل من غير ذكر سببه لان اسبابه كثيرة فيقتضي ذلك ما في ذلك من الجرح المعدل الى ان يقول ليس يفعل كذا وكذا او حصل ما يجب تركه يفعل كذا وكذا ايجاد ما يجب عليه فعله وقوله الجرح فانه لا يقبل الا مفصل معين السبب الجرح لكون الجرح يحصل بامر واحد فلا يفيق ذكره لكونه لئلا ينحصر في اسباب الجرح فيطعن احداهم الجرح بناء على ما اعتقدنا جرحا وليس يجوز في نفس الامر ولا بد من بيان سببه ليعلم انه واحد اقسام لا وشك كثيرة ذكرها الخطيب الجرح الذي في الكفاية فيها انه قيل لشعبة لم تحرك حديث فلان قال فانه يحرك على يهوده فتركه ومن المعلوم ان هذا ليس بجرح موجب للتركه ومنها انه ان شعبة المصنف لم يحركهم صواتا او صوتا الخطيب من يديه او صوتا القراءات بالحنان فتركه وقوله انما تسئل الحكم بن عتيبة لم يحركه عن ذاك قال كان كثيرا الكلام وقوله انما لا يجرى معك من حرب يقول فانه اذا تركه ومنها ان القائلين بكون الاحمال جزءا من الايمان كانوا يطعنون على من تركه تركه وهم اهل الكوفة غالبا الا رجاء وبكون الزاوية عنهم وكانوا لا يقبلون شهادتهم وهذا ليس بجرح موجب لتركهم ومنها ان كثيرا من من يطعن على ابن حنيفة وغيره من اهل الكوفة اصحاب الرازي ولا يلتفتون الى ما راي انهم قوهوا وما راي احد غيرهم قوهوا من قضاة كثيرة وقضاة الجرح فاسباب الجرح كثيرة وكثير منها يختلف فيه فلهذا بين الجرح سبب ضعفت الرازي والرازي لا يعتبر به لاسباب اذا كان الجرح من معتقدين ومن المعتصدين **القول الثاني** في عكس القول الاول وهو انه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان اسباب الجرح لان اسباب العدالة اكثر التصرف فيها فيجب بيانها لاختلاف اسباب الجرح **القول الثالث** انه لا بد من ذكر سبب الجرح والعدالة كليهما **القول الرابع** عكسه وهو انه لا يجب بيان سبب كل منهما اذا كان الجرح والمعدل عارفا بصديقه لاسبابهما **وقد اکتفى بن الصلاح في مقدمته على القول الاول** من هذا ما لا نقول **وقال** ذكر الخطيب لحافظه انه لم يذهب الا تحفه من حفاظه الحديث ونقله عن مقال الرازي ومما في ذلك احتج الرازي شيئا على سبق من غيره الجرح مهم كعدمه موالي ابن عباس وكان يميل الى ابو يوسف فاحص من على غير من غيره وغيرهم واختر مسلمة لسيد بن سعيد وجماعة اشبهه بالنقض فهم وهكذا فعل ابو داود والسميع في ذلك حال بل اجمع كعدمه الى ان الجرح لا يثبت الا اذا شهد سببه انتهى **وقال الركن العراقي** في تفسيره القيد في القول الاول لا يلحق المشتبه انتهى وفي القول الثاني حكمه صاحب محمول وغيره ونقله امام اعظمي في الزهراء والفرقان في المختلف فتدبر في القاضي ابي بكر الظاهر انهم متهموا بالعمد منه انه لا يجب كلسيا بهما انتهى وفي القول الثالث حكمه والخطيب لا يوافق انتهى وفي القول الرابع هو اختيار القاضي ابي بكر ونقله عن المجتبى فقال قال المجتبى من اهل العلم اذا جرح من لا يجرى الجرح يجب ان يكشف عن ذلك ولم يجزوا ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال ابي داود يقرى عندهما تركا انكشف عن ذلك اذا كان الجرح عالما كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده التركي حكاه الى آخر كلامه ومن حكمه ان القاضي ابي جعفر الرازي في المستصفى خلافه ما حكاه عنه في النص في ما ذكره في المستصفى هذا الذي حكمه صاحب المحصول الى ان ادى وهو المعروف عن القاضي كراهة الخطيب في الكفاية انتهى **واكتفى الرازي** ايضا في الترتيب على الاول وقال **هذا صحيح انتهى وقال السمعاني** في ترجمه القدر ريب ومقابل بعض احوال انه ذكر في احوال الشافعية السابعة وقال في القول الثاني نقله امام اعظمي والفرقان الى الرازي في المحصول انتهى وفي القول الثالث حكمه والخطيب لا يوافقون انتهى وفي القول الرابع هذا عندنا ان القاضي ابي بكر ونقله عن المجتبى واختاره القاضي ابو الرازي والخطيب وصححه ابو الفضل العراقي والسيد القمي في محاسن الاصول اخر انتهى **وقال المجلد ابن جماعة** في محققه عند ذكره القول الاول هذا هو الصحيح المختار

والمصنف في الجرح للمجهول التقدير بل المجهول على احوال
الاول انه لا يقبل التقدير بل من غير ذكر سببه لان اسبابه كثيرة
فيقتضي ذلك ما في ذلك من الجرح المعدل الى ان يقول ليس يفعل كذا وكذا
او حصل ما يجب تركه يفعل كذا وكذا ايجاد ما يجب عليه فعله
وقوله الجرح فانه لا يقبل الا مفصل معين السبب الجرح لكون الجرح يحصل
بامر واحد فلا يفيق ذكره لكونه لئلا ينحصر في اسباب الجرح فيطعن احداهم
الجرح بناء على ما اعتقدنا جرحا وليس يجوز في نفس الامر ولا بد من بيان
سببه ليعلم انه واحد اقسام لا وشك كثيرة ذكرها الخطيب الجرح الذي في
الكفاية فيها انه قيل لشعبة لم تحرك حديث فلان قال فانه يحرك على يهوده
فتركه ومن المعلوم ان هذا ليس بجرح موجب للتركه ومنها انه ان شعبة
المصنف لم يحركهم صواتا او صوتا الخطيب من يديه او صوتا القراءات
بالحنان فتركه وقوله انما تسئل الحكم بن عتيبة لم يحركه عن ذاك قال كان
كثيرا الكلام وقوله انما لا يجرى معك من حرب يقول فانه اذا تركه ومنها
ان القائلين بكون الاحمال جزءا من الايمان كانوا يطعنون على من تركه
تركه وهم اهل الكوفة غالبا الا رجاء وبكون الزاوية عنهم وكانوا لا يقبلون
شهادتهم وهذا ليس بجرح موجب لتركهم ومنها ان كثيرا من من يطعن على
ابن حنيفة وغيره من اهل الكوفة اصحاب الرازي ولا يلتفتون الى ما راي انهم
قوهوا وما راي احد غيرهم قوهوا من قضاة كثيرة وقضاة الجرح فاسباب
الجرح كثيرة وكثير منها يختلف فيه فلهذا بين الجرح سبب ضعفت الرازي
والرازي لا يعتبر به لاسباب اذا كان الجرح من معتقدين ومن المعتصدين
القول الثاني في عكس القول الاول وهو انه يجب بيان سبب العدالة ولا
يجب بيان اسباب الجرح لان اسباب العدالة اكثر التصرف فيها فيجب بيانها
لاختلاف اسباب الجرح القول الثالث انه لا بد من ذكر سبب الجرح والعدالة
كليهما القول الرابع عكسه وهو انه لا يجب بيان سبب كل منهما اذا كان
الجرح والمعدل عارفا بصديقه لاسبابهما وقد اکتفى بن الصلاح في مقدمته
على القول الاول من هذا ما لا نقول وقال ذكر الخطيب لحافظه انه لم يذهب
الا تحفه من حفاظه الحديث ونقله عن مقال الرازي ومما في ذلك احتج
الرازي شيئا على سبق من غيره الجرح مهم كعدمه موالي ابن عباس وكان
يميل الى ابو يوسف فاحص من على غير من غيره وغيرهم واختر مسلمة
لسيد بن سعيد وجماعة اشبهه بالنقض فهم وهكذا فعل ابو داود والسميع
في ذلك حال بل اجمع كعدمه الى ان الجرح لا يثبت الا اذا شهد سببه انتهى
وقال الركن العراقي في تفسيره القيد في القول الاول لا يلحق المشتبه
انتهى وفي القول الثاني حكمه صاحب محمول وغيره ونقله امام اعظمي في
الزهراء والفرقان في المختلف فتدبر في القاضي ابي بكر الظاهر انهم
متهموا بالعمد منه انه لا يجب كلسيا بهما انتهى وفي القول الثالث حكمه
والخطيب لا يوافق انتهى وفي القول الرابع هو اختيار القاضي ابي بكر
ونقله عن المجتبى فقال قال المجتبى من اهل العلم اذا جرح من لا يجرى
الجرح يجب ان يكشف عن ذلك ولم يجزوا ذلك على اهل العلم بهذا الشأن
قال ابي داود يقرى عندهما تركا انكشف عن ذلك اذا كان الجرح عالما
كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده التركي حكاه الى آخر كلامه
ومن حكمه ان القاضي ابي جعفر الرازي في المستصفى خلافه ما حكاه عنه
في النص في ما ذكره في المستصفى هذا الذي حكمه صاحب المحصول الى ان
اى وفي القول الثاني حكمه صاحب محمول وغيره ونقله امام اعظمي في
الزهراء والفرقان في المختلف فتدبر في القاضي ابي بكر الظاهر انهم
متهموا بالعمد منه انه لا يجب كلسيا بهما انتهى وفي القول الثالث حكمه
والخطيب لا يوافق انتهى وفي القول الرابع هو اختيار القاضي ابي بكر
ونقله عن المجتبى فقال قال المجتبى من اهل العلم اذا جرح من لا يجرى
الجرح يجب ان يكشف عن ذلك ولم يجزوا ذلك على اهل العلم بهذا الشأن
قال ابي داود يقرى عندهما تركا انكشف عن ذلك اذا كان الجرح عالما
كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده التركي حكاه الى آخر كلامه
ومن حكمه ان القاضي ابي جعفر الرازي في المستصفى خلافه ما حكاه عنه
في النص في ما ذكره في المستصفى هذا الذي حكمه صاحب المحصول الى ان

فقد هو ذا قال الشافعي انتهى وقال الأصمعي في حلاصته من حق القول الأول على الصواب فهو انتهى وفي مقتضى
شروطه شرطه فقال في الحفظ على قبول النفي ولا يسبغ عدم قبول جزم الأبدان لا يسبب النفي وفي مقتضى
شروطه الخفة على القاري الضيق لا يقدّر ما مر بين وجهه خلاف النفي بل ما فيه شبهة أن يقول عدل في خفة
مثلا انتهى وفي شرحه لا دام بأدب الأحكام لا يتوقف على قبول النفي بل هو الذي هو من جهة المرشحين
ليكون الجزم فيه بهما غير مقصود ولا يصل عند أهلنا لا يقبل الجزم الأحكام انتهى وفي
شرح صحيح مسلم في التوكيد لا يقبل الجزم الأحكام انتهى وفي كنفه لا يسر شرحه أصول التوكيد
أما الطعن من جهة الحديث فلا يقبل حمل أي منه أن يقول هذا الحديث غير تامه أو منكروا أن متروكة الخفة
أو ذهب الحديث أو جزم أو ليس عدل من غير أن يذكر مسلم الطعن وهو ذهب عنه الفقه ولا يحمل بين
نفي وفي شرحه لا يصل لأبى إمام أكثر العقول ومنهم الخفة ولا يحمل على أنه لا يقبل الجزم لا يسبب لا الفقه
وعلى نظيره قبل فهمه وأقبل لأبيه انتهى وفي الشرح حيث شئتوا الطعن ليس من جهة الحديث بل يقول
هذا الحديث غير ثابت أو جزم أو هو غير متروك أو لا يحمل على عدل لا يقبل لا زاد ولا نقص
لهما جزم متفق عدل انتهى وفي شرحه المائل لا يخلو على أنه جزم في الروي لا جزم أصلا في مقتضى
انتهى وفي شروط المسألة لا يملك قال بعض العلماء الطعن لم يجرى ما كان النفي من الطعن مقبول فكان الجزم
كذلك السبب أو قد عدل غير منقطعة والجزم ليس كذلك انتهى وفي الأصح ما باتحam السماع من طرف وهو ذلك
ضعيف ولا يبين وجه الضعف هو جزم طلق في وجهه ولا يكتفى في الأصول أو لا يقدّر أن لا يقبل
من متأخر الحديث ليس لأنه لا يجزى من أصلا لا يجرى من ذلك قوله لأن من الخفة ليس بالما فيه كذا
جزم مطاوع لا يظن الحال لغيره ولا خلاف انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها
لا يقبل كما لا يقبل في الشهادة وذلك إذا كان مقبولا بأمر فلهذا قد وكن إذا كان غير ما يوجب الجزم بالإيجاب
ولكن الظاهر معروفا بالتعصب ومنه به انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها
الحديث لا يخلو ما أن يكون لا تكوار الطعن بهما لا قال مطعون أو جزم أو مقبولا أن كان بهما فلا يكون
مقبولا انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها لا يخلو ما أن يكون لا تكوار الطعن بهما لا قال مطعون أو جزم أو مقبولا أن كان بهما فلا يكون
متفق عليه والطعن من جهة الضعيف لا من جهة الأصول ولا من جهة التعصب يكون سهوا أو جهلا في التفتيش شرحه
في بحثه بشرطه الجزم غير مقبول عند أهلنا من جهة الأصول انتهى وفي مقتضى شروطه في التفتيش شرحه
أكل نقلا عن غيره النقود أو الجزم غير مقبولا انتهى وفي مقتضى شروطه في التفتيش شرحه في التفتيش شرحه
طاع من جهة الحديث بل هو الذي هو من جهة المرشحين
ليكون الجزم فيه بهما غير مقصود ولا يصل عند أهلنا لا يقبل الجزم الأحكام انتهى وفي
شرح صحيح مسلم في التوكيد لا يقبل الجزم الأحكام انتهى وفي كنفه لا يسر شرحه أصول التوكيد
أما الطعن من جهة الحديث فلا يقبل حمل أي منه أن يقول هذا الحديث غير تامه أو منكروا أن متروكة الخفة
أو ذهب الحديث أو جزم أو ليس عدل من غير أن يذكر مسلم الطعن وهو ذهب عنه الفقه ولا يحمل بين
نفي وفي شرحه لا يصل لأبى إمام أكثر العقول ومنهم الخفة ولا يحمل على أنه لا يقبل الجزم لا يسبب لا الفقه
وعلى نظيره قبل فهمه وأقبل لأبيه انتهى وفي الشرح حيث شئتوا الطعن ليس من جهة الحديث بل يقول
هذا الحديث غير ثابت أو جزم أو هو غير متروك أو لا يحمل على عدل لا يقبل لا زاد ولا نقص
لهما جزم متفق عدل انتهى وفي شرحه المائل لا يخلو على أنه جزم في الروي لا جزم أصلا في مقتضى
انتهى وفي شروط المسألة لا يملك قال بعض العلماء الطعن لم يجرى ما كان النفي من الطعن مقبول فكان الجزم
كذلك السبب أو قد عدل غير منقطعة والجزم ليس كذلك انتهى وفي الأصح ما باتحam السماع من طرف وهو ذلك
ضعيف ولا يبين وجه الضعف هو جزم طلق في وجهه ولا يكتفى في الأصول أو لا يقدّر أن لا يقبل
من متأخر الحديث ليس لأنه لا يجزى من أصلا لا يجرى من ذلك قوله لأن من الخفة ليس بالما فيه كذا
جزم مطاوع لا يظن الحال لغيره ولا خلاف انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها
لا يقبل كما لا يقبل في الشهادة وذلك إذا كان مقبولا بأمر فلهذا قد وكن إذا كان غير ما يوجب الجزم بالإيجاب
ولكن الظاهر معروفا بالتعصب ومنه به انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها
الحديث لا يخلو ما أن يكون لا تكوار الطعن بهما لا قال مطعون أو جزم أو مقبولا أن كان بهما فلا يكون
مقبولا انتهى وفي التفتيش شرحه المتقول بخسما طعن فضعفها لا يخلو ما أن يكون لا تكوار الطعن بهما لا قال مطعون أو جزم أو مقبولا أن كان بهما فلا يكون
متفق عليه والطعن من جهة الضعيف لا من جهة الأصول ولا من جهة التعصب يكون سهوا أو جهلا في التفتيش شرحه
في بحثه بشرطه الجزم غير مقبول عند أهلنا من جهة الأصول انتهى وفي مقتضى شروطه في التفتيش شرحه
أكل نقلا عن غيره النقود أو الجزم غير مقبولا انتهى وفي مقتضى شروطه في التفتيش شرحه
طاع من جهة الحديث بل هو الذي هو من جهة المرشحين

ذكر للقول الاول من القول الاول بن الصلاحية كذا هو مقر في الفقه واصول وقول المختصين انه انصواب عندنا
انفقوا وعند القول البع اختصار الفاضل ابو بكر ابا فلاق ونقل عن الجمهور لما كان هذا مختاراً لما اختار ابو ابن الصلاح
من كون المجرم المجهول لا يقبل قتل جماعة منهم انما هو السبيل ليس هذا قولاً مستقلاً بل هو محمول على النزاع في ان يكون
عالم بالسايق لا يقبل من دله لا ما خلق ولا تقيد لان الحكم على الشيء فرع من تصوره واما فلاق في اخلاق العالم فقلت
اطلاق غير انتم وفي فتح المغيب عندكم القول البع اختصار الفاضل ابو بكر ابا فلاق ونقل عن الجمهور المختصين
انضافوا الى قولهم القول الاول الذي هو صوابه وبالجملة فمخالفة ما اختاره ابن الصلاح في كون المجرم المجهول لا يقبل القتل
قد قلنا ان جماعة من الذين قولاً مستقلاً بل هو محقق لمحال النزاع وهو مراد من كون عالم بالسايق لا يقبل من دله
ولا تقيد بل لا بالخلق ولا بالتقيد بل من هذه الامارات في كتبه اصول الفقه واصول الحديث وكتبه فقه كثيرة ولا يخفى
على هذه الشبهة وكما شاهدت على ان عدم قول المجرم المجهول هو الصحيح الصحيح وهو مذهب الحنفية والكرخي تين
منهم استخوان واصحاب السنن الا بعدوا انه مذهب الصحيح وهو القول الصحيح وكس الناس من ضمن ان المجرم المجهول
من العاصات لا يقبل رئيسه في الجماعة غير هذه الصيغة عندنا تين الاصوليين وقد عرفت انه قول ابي بكر ابا فلاق وجمعه
الاصوليين وهو قول مستقلاً عندنا المحققين وعلى تقدير كونه قولاً مستقلاً لا عثرة به فمخالفة مذهب نقاد الحديث
منهم الخياط وسلي وغيرهما من ائمة المسلمين فاشكل لا قال ابن الصلاح في مقدرة بطلان صحة عدم قول المجرم المجهول
بالخلق فقلت ان لا يقبل انما يجهل الناس في جرحه رواه عنهم ويحدث عنهم على الكتاب التي صفها ائمة الحديث في الجرح وفي
الجرح والقتل وعلى ما يعرفون فيها الدين السديد بل يقتصر على فتح قولهم فلا ضيف فلاق ليس بشيء ويصح
في حديثه ضعيف واحد حديث غير ثابت وشيخنا في فاشترط ابا ابن السبيل يقتضي الى تعطيل ذلك في سد باب المجرم في المجرم
الاكثر وجوابه ان ذلك وان لم يقتض في اثبات المجرم والحكم به فقد اعتدنا في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا
فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك وقع عندنا فيه سارية قوية بوجوب مثلها التي ثبتت انزلت عنهم الامة بالجملة
عن حاله قبل ما حدث به واما من فقد كالذين استعملوا صاحب الصحيح في غير ما من منهم مثل هذا الجرح من غيرهم
فانهم قد قالوا في انهم من انهم قلت فاحفظ هذه المناقضة العربية على المذهب الصحيح في باب الجرح المجهول من
المذاهب المشهورة ولا تبادر بتقليد ابي بكر فيهم لمخلف واصوله ولا يكون فرغ من ان تضعيف الحديث وفقهه في المجرم
الجهلة والجرح العرفي بقوله الصادر في مقتضى كالايمية في شأن راية والى الله المستقلى من طريقه اهل عصابة الخلفاء في
الايمية الذين مضوا قبله ياباد من ان تضعيف القوي وتوحيين السوي من غير تأمل وتفكر وتعمل في نصير تين السبيل
مقبول ليليب احسن الحال فاذ ان محرم في غيبته وشبهه ان التوجه في المجرم المجهول لا يقبل بل هو محمول على ما قلنا
عن القتل بل جاز في جرح المجرم ولا محال قول المجرم او في من اهل اهل في حق مثل هذا الجرح واما في حق مؤثرون وعاد القتل
المجرم المحل وهذا اذا كان محالاً فلما احققنا بن الصلاح وغيره من عدم قبول المجرم المجهول باطلاه كذا تحقيق مستحسن
جند في حق من هم هذا علم ان السبيل خمسة فما اطفال خمسة ولكل خمسة هو مولى ما فاستقوى المختبرات وسارعد الى
الخصيات الم صلب الثاني في تقديم المجرم على التبدل وغيره في المسائل المتقدمة لمن يطالع كتاب المجرم المجهول
صنائه ذكره العراقي وغيره من شراح الاثنية انهم اختلفوا في الاكتفاء بتقبل الواحد وحرمه في باب الشهادة والاولى
على قول الاول لا يعطى في الشهادة الا قول جريان في الشهادة والافعال في كلهم وهو الذي حكاه الفاضل في ابو بكر
ابا فلاق عن اهل القضاة من اهل المدينة وغيرهم انما في الاكتفاء بواحد في الشهادة والاولى معا وهو ما احتدل

القاضي باليكون التوكيد بمثابة الخبر لثبوتها بغير الشهادة والرواية فيلغى بالواحد في الرواية دون الشهادة و
 رحمه الله كما هو ظاهر الدين والسبب الأكدي يقتضيه عن أكثر من وثقله بغير من الصلح الصانع عن أكثر من قال
 ابن الصلاح والشيخ الذي اختار الخطيب غير أنه يثبت في الرواية بواحد لأن العدد لم يثبت في قبول الخبر
 فغيره يثبت في جبر روايته وتعدله بطلان الشهادة مسالة تقبل تركيبة كل عدل وحججه فكمكان أو انقراض
 كان أو عدل أحسن به العارقي في شهور الفقيه مسالة إذا تعارضت خبره والتعديل في لزوم واحد نحوه بعضهم على
 بعضهم بغيره فلهذا أقول إن أحدها أن الخبر مقدم مطلقاً ولو كان المعدل أن أكثر نقلها خطيب عن جهته العلم والصحح
 ابن الصلاح لإمام خبر الدين البرزنجي والأكدي وغيرهما من الأصوليين لأن مع الجواهر زيادة علمه لم يطلع عليها العدل
 ولأن الخبر مقدم مصدق للعدل فيما أحسن به عن ظاهر جهته إلا أنه يخبر عن مرآة خفي عن المعدل وتأييدها كان
 عدد المعدل أكثر من تقدمه بل حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول فإن كثرة المعدل ينقوي حاله وقلة
 الجاهل من تضعيف خبره قال الخطيب هذا خطأ حسن قوله كان المعدل لأن كثرة السبل يخبر عن عدم ما خبر
 الجاهل عن ولو أخبر وأبدل لك كانت شهادة بالهالة على نفي وتأكيدها أنه يتعارض الخبر والتعديل فلا يثبت أحدهما إلا
 بهرجة حكاه ابن الحاجب كذا الفصل العارقي في شرح الفقيه والسبب في التدرج غيرهما قلت قد دلل كثير من علماء
 عصرنا بما لا يخفى على التحقيق أن الخبر مقدم على التعديل بغيره من عن التقييد والتعصيل بقوله منهم أن الخبر مقدم
 أي خبر كان من أي جاز كان في شأن أي لا وكان مقدم على التعديل بل كان من أي عدل كان في شأن أي لا
 كان قلة من أي لا مركباً ظناً بل المسألة أي تقدم الخبر على التعديل مقبولة بأن يكون الخبر مقصراً فإن الخبر المجهول غير
 مقبول مطلقاً على الأصل الصحيح فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مجهولاً بل عليه أن لا يصول من أي خبر
 مسألة الخبر المجهول ويصحون عدم قبول المجهول بل ذكره نبيها أو قبولها مسألة تعارض الخبر والتعديل وتقدم الخبر
 على التعديل قد دلل على أن هاردم في هذا البحث هو الخبر المفضل غير المفسد فإنه لا يفسد تعارض خبر غير المقبول بالمقبول
 عند ذوي العقول ونشهد له قول السبكي في تدرج الرواية إذا اجتمع فيها أي في الرواية خبر مقصود والتعديل فالخبر مقدم
 ولو زاد عدل للعدل هذا هو الأصل عند الفقهاء والأصوليين انتهى وقول الحافظ ابن حجر في تحفة الفكر ونحوه من أنه
 انظر الخبر مقدم على التعديل وأطعن في ذلك مما علة لكن بحالاً لتعصيل وهو أنه إن صدر نصيب من علمه من أسبابه لأنه
 أن كان غير مقصود أي قد ثبتت عدلته وإن صدر من غير علمه من الأسباب لم يعتبر به أيضاً فان خلاص التعليل
 قبل الجاهل من أي السبب الخبر مذكور في السند في شرح تحفة الفكر الحسني بأعوان انتقد ههنا مسألة التلويح إذا
 اختلف الخبر والتعديل في قدم الخبر وقبل أن كان المعدل أكثر من تقدم التعديل وقبل أن يجر أحدهما إلى خبره كذا أنه
 أكثر الخلفا على قبول التعديل بالأكثر السبب عدم قبول الخبر لا الأكثر السبب وقبل بعكسه وقبل لا بد من بيان مسألهما
 المصنعة في كل من المسألتين اللتان الأولى ذكر المسألة من التعديل بقدر خبر الخبر على التعديل لأن كان مقصداً لغير
 من كلامه أن الخبر إذا لم يكن مقصداً لغير التعديل انتهى وقول السبكي أي في شرحه أنه لا يفسد بغير التعديل المحرم بتقدير الخبر على
 التعديل بما أنهما إذا اختلفا من غير قصد فإنه يقدم التعديل قاله الأخرى وعندها انتهى مقول الشيخ في شرح صحيحه
 غالب عائشون مسلماً بوجهين في صحيحه من جملة من أن الضعاف أو لا يجب عليه في ذلك وجوه من أوجه وأوجهها
 أصلها أن يكون ذلك وتضعفت عند غيره عند ذلك يقال الخبر مقدم على التعديل لأن ذلك إما أن كان خبراً ثانياً
 مقصداً للسبب الأول لا قبل الخبر إذا لم يكن كذا انتهى وقول الحافظ ابن حجر في دليله سنان الميزان إذا اختلف العلماء

[illegible]

ثم سخر تعقيب النواوي وقهر في عباراته ثم انكر ما اكره من اعلان ذلك وان لم يكن ذلك الحديث ضعيفا قال ابن عدي النكروني
يروي عن عبد الله بن ابي بردة قال راى اياه يامه حين مضى بينهما فلهما قال وهذا طريقتي حسن ثم اندهفت وقد ادخله
قوم في ضيقهم انتهى وقال ايضا قال الذهبي انكر ما انكره الوليد بن مسلم من الاحاديث في حفظه الا ان وهو عند الترويض
وحسنه وصححه انما لم يعمل بشرط التعيين انتهى وقال ابن هبني في ميزانه عند ترجمة ابيه بن حبيب الكوفي في ترجمة
سليمان بن جابر النخعي ان البخاري قال من قلت فبمع مكر الحديث فلا تفعل وايدى انتهى قلت تعديك يا من ينتفع من
ميزان الاعمال ولا وعير من كتب سماه الرجال ان لا تقترب ايضا لانك راى الذي تجده منقول من اجل النقص في هذه الاسفار
بل يجب عليك ان تكتف وتقف هذه ان المذكور اذا اطلقه القراء على الراوي فهو ممن لا يتخلل روايته عنه قوما اذا اطلق احمد بن
يحيى حديثه فلا يريه ان يكون الراوي ممن لا يجتهد به فان تفرق بين من راى او يروي المصنف كذا وفي حديثه نكارة ونحو
ذلك وبين قولهم مكر الحديث وشيخنا في ان عبارات الاول لا تقدم الراوي قد حاك يمتد به في الاخرى فبحر حوا
معتلا به فان لا تبادر بحكمه ضعف الراوي بوجود انكره ثم في حق من راى في الكمال والميزان ونحوها فانها موطون
هذا اللفظ على حد يث الحسن الصريح ايضا فبحر تقريره ورواه وان تفرق بين قول المصنف ما هذا حديث مكره بين قول
المصنف من هذا حديث مكره ان القدر ان كثيرا ما يظن انه على محذور ما تقدم به راويه وان كان من اثبات والمخالفين
يطلقونه على من راى من ضعف خلفه التقات وقل انك قد من احتج به على ضعف حديث من من راى قدي وحيث له
شفا حتى يقول الذهبي في ميزانه في ترجمته موسى بن هلال احمد بن ابي النكر ما احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
عمر بن محمد بن ابي رزق بن وحيد له شفا حتى راى ابا بن محمد بن عبد الله بن محمد بن احمد بن ابي الحسن بن عبد الله بن محمد بن ابي
التفصيل في هذا البحث الجليل فارجع الى رسا على في بحثه من راى القدر الحسن في احاديث الكمال المبرم في تفصيل بقول الحق
الحاكم في ثبوتها الكمال المبرم في قول المنصور في ثبوتها المصنف كذا في المذهب لما تواتر فيها على رسائل من بحر
البرزخ في رتبة النسخ العربي على الله عليه وسلم في كل بكرة وعشي ايضا فبحر كثيرا ما تحيل في ميزان الاعمال وغيره في حق
الرواية فلا تعلق بحجبي بن معين انه ليس بشي فلا تقدر به ولا تظن ان ذلك الراوي فبحر كثير من قولي فقل قال الخافض
ابن حجر بن عساف ابي في ترجمته عبد العزيز بن المختار البخاري قد كسر بن القطان انقاسي ان راى ابن معين من قولهم ليس
ينبغي ان احاديثه فليكنه انتهى وقال ايضا في حق النسخ قال ابن القطان ان ابن معين اذا قال في الراوي ليس
بشيء انما يريد ان لا يروى وحديثا كثيرا انتهى ايضا فبحر كثيرا ما تحيل في ميزان وغيره فلا تعلق بين معين في حق الرواية قال
به فعليك انظر منه انما دون من ثقة كما هو مقتضى المتأخرين وليس كل راى فانه عند ذلك فقل قال ابن سراج
في مختصره قال ابن معين اذا قلت كذا ليس به فهو ثقة وهذا اخبر عن نفسه انتهى وفي مقلده ابن الصلاح قال ابن ابي
خزيمة قلت ليعني بن معين انك تقول فلان ليس به فاس وفلان ضعيف قال اذا قلت اليك ليس به فاس ثقة واذا
قلت اليك ضعيف فهو ليس بشيء انتهى وفي فتح المغرب ونحو قول في دعة الدمشقي قلت لصلح من من راى
دعهم يعني الذي كان في هذا الشام كما في حديثه في المشقة ما تقول في علي بن حوشب الفراءي قال كذا ليس به قال فقلت
انك تقول انك ثقة ولا تعلم الا خبرا قال وقد قلت لك انه ثقة انتهى وفي مقدمه فتح البخاري يونس البصري قال ابن
الجبين عن ابن معين ليس به فاس وهذا التوثيق عن ابن معين انتهى ايضا فبحر كثيرا ما تحيل في ميزان في ترجمة يونس بن ابي
عيسى عن اسديد قال عبد الله بن اسهل سالت ابي عن يونس بن ابي اسحق قال كذا وكذا فقلت هذا الراوي ليس بحسن
عبد الله بن اسهل كثيرا فيما يجده به والى وهو بالاسنة كذا في عن فبحر ليس انتهى ايضا فبحر من قول ابن معين

قال سعيد اوقف فاعلمه ضيف فقال له وروى به ابن معين ان ابا عبد الله ضيف مطلقا لم يلحقه فقال لا بأس به وانما أراد به
ضعفه بالنسبة لسعيد المقدمى وعلى هذا جعل الامراء ومن من الاختلاف في كلام ابنة الحشر والتعديل من معنى فن حرك
في وقت حصره في وقت فبني على حكاية قال اهل الحشر والتعديل لم يمتدح على كل من ذكر من الناس في وقت
الاختلاف للغير في الاجتهاد انتهى ايضا طر حيدر عليك ان كاتبه ادلى الحشر بحجج الراوى بوجه حكمه من بعض
اهل الحشر والتعديل بل يلزم عليك ان تضعه الاقره فان الامر قد خرد وتحويل ولا يلحق لك ان تاخذ نقول كل حال
بأى دوكان وان كان ذلك اخبار من الابهة ومن مشهري على علماء الامة فكلنا بما ناول امرئيكى ناهيا من تعويل
حججه وحق بحججه حصره وله صدق كثيرا لا تخفى على مهرة نلتنا لشرعة فيها ان يكون الحجازى في نفسه غير حاس
في كفايدنا الى قول حصره ولا تعديل له ما يوافقه غير **وهذا مختار الازهى** في ميزانه في ترجمة ابن يحيى
المكيد من اهل من اهل الازهى متروك قلت لا يترك فقد وافقنا عمل العمل ابو الفتح يرد في الحشر
كثيرا في الغاية في الحشر من جمع فادى حصره خلقا بنفسه اميرى احادى في الشكل فيهم وهو مذكور في الحشر
انتهى فتذكر في باب الميرى على ابن الحسين ابو الفتح بن يزيد الازهى للموصلى الخاف فذكر عن ابن يحيى الموصلى
والها عن ابن وطبة فيها ما حصره وصفه وقد كتبا كتاب كثير في الحشر والضغاء عليه فهو ما خذنا قد حدث عنه ابن
ابن الصلى وجماعة ضعه البرقاني وقال ابن العبد عبد الغفار الاموى رأت اهل الاصل فهو من اهل الفقه لا قل
شيئا وقال الخطيب حله بانه ما يروى ان حافظا اكد في علوم الحادى قلت ما كنت سنده اربع وسبعين وثلاث
مائة وقال **ابن جحر** في تهذيبه انتهى بل في ترجمة ابن يحيى بن شبيب خطيب البصري بعده نقل عن ابيه في غير
مرضى قلتم لم يفتح احادى هذا القول بل الازهى غير مرضى انتهى **وهذه** ان يكون الحجازى من المعتزى بن
فان هذا كله من ابناء الحشر والجزيرة في الحديث في الدليل يحيى حوى الراوى بآدى حصره ويطبق على كاشيه
خلقه عند اولى الدلائل مثل هذا الحشرى لثقة صدى حصره لا يقبل الا اذا وافقه غيره من يصفه ويقتضيه
بوصافه والنسب وان معين وابن الفطان ويحيى الفطان وان ابن جبان وغيرهم فاهمهم معرفون بالاسان في الحشر
التعفة فيه فليثبت العاقل في المراتبة الذين تقدموا وبعده وليتذكره **قال ابن هبى** في ميزانه في ترجمة سفيان
بن عيينه يحيى بن سعيد الفطان **تتبع** في الرجال انتهى وقال ايضا في ترجمة حسين بن سليمان للكى حدث يحيى
فطان مع فتنه عن سيف انتهى **وقال ايضا** في ترجمة بسويد بن جحر الكلى بعد نقل توشية عن ابن معين وغيره
اما ابن جبان فامرت واحرقا فقال كان قلب الاسان وضهر على الاسان **الصحبة** للثقة الواهنية انتهى **وقال**
ابن جحر في تهذيبه انتهى بي في ترجمة الحارث بن عبد الله الجهماني في الاور حديث الحارث في السنن دار الحديث
معرفته في الرجال فقد احتج به وقضى امره انتهى **وقال الازهى** في ميزانه في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن انما
واما ابن جبان فانه قد وقع له ما حدثه فقال فيه يروى عن الضعفاء واشياء غير لسا عن اقتضا فلما كلف ذلك في اخباره
ولا يحيى عنى الاجتهاد بروايه لكل حال انتهى **وقال ابن جحر** في القبول المسند في الازب عن مسند احمد بن حنبل
دعا حصر الثقة حتى كان لا يدرى ما حصره من راسه انتهى **وهذا** قاله الازهى في ترجمة الحسن بن سعيد المدينى **وقال**
الشمس السبكى في شفا السقام اما قول ابن جبان في القناع انما يابى عن الثقات باطامات انهم مقل قول الدارقطني
الا انه ينافى في ذلك راى انتهى **وقال ابن هبى** في ميزانه في ترجمة يحيى بن الفضل السبكى وعازم في غير اخباره يروى
توشية فقلنا من الدارقطني قلت هذا قول الجهماني الذي لو كانت بعد الدلائل مثل ما كان هذا القول من قول ابن جبان

[illegible]

اسماهم فيمكن ان ذلك الخبر لا يثبت عن احد من اصحابنا فان الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل قد اراد ان يجمع بين الحق والصفه وهو الله عز وجل
 لا يحتاج خبره او غيره ان يكون مسالا بل يثبت انه الحق او يكون منقطعاً لا تقسم به الحق بالحق والصفه وهو الله عز وجل
 لم يثبت سماعه عن غيره من اصحابنا وحول خبره من غير هذا الفصل الخامس فانه لا يجوز ان يكتب عن الاحتجاج بل انما
وقال في اول كتاب تباعثنا بين اصحابنا اثباتا من غيرهم والاسماء التي كانت من اهل البيت في هذا الكتاب
 على المشط الذي ذكرناه في كل خبر من رواية شيخنا من اهل البيت في هذا الكتاب فهو خبر صحيح اذا تعري عن الفصل الخامس
 التي ذكرناها انتهى **وقال** بسبب بعضهم انساب اهل البيت في كل خبر من رواية شيخنا من اهل البيت في هذا الكتاب فهو خبر صحيح اذا تعري عن الفصل الخامس
 يستحق الحرج وهو قول بعضنا فانك قد عرفت سابقا ان ابن حبان لم يثبت له تعدد ما سأل في خبره من اصحابنا
 ومن هذا حاله لا يمكن ان يكون متساويا في تعديل الرجال وانما يقع التعارض في كثير من الروايات وثبتة وبن خبره غيره
 كفاية ما لا يكفي في التوفيق عند غيره **وقال** **الشيخ** في تدريسك الروايات تحت قول لا يثبت في رواية
 اي صحيح الحاكم صحيح في احاديث ابن حبان قبل ما ذكر من انساب اهل البيت في هذا الكتاب فهو خبر صحيح اذا تعري عن الفصل الخامس
 فان كان نسبتها الى انساب اهل البيت او جعلها من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لو كان باعدا عن هذا وجه
 فانه ليس خبر في الصحيح ما كان رواية ثقة غير من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لو كان باعدا عن هذا وجه
 ولا يقطع واذا لم يكن في الرواية خبر ولا تعديل وكان كل من يثبته والرواية عند ثقة ولم يثبت خبره من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح
 ثقة في كتاب الثقات الذين من هذا حاله ولا جعل هذا روايا اعتمد عليه في جعله ثقات من لا يعرف حاله فلا اعتمد
 عليه فانه لا مشاحة في ذلك وهذا هو شرط من رواه خبره من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح
 ان ابن حبان في بالنا من شرطه ولم يثبت الخبر من اثنين **وفي** **الشيخ** لم يثبت مع ان يثبت في انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح
 في نسبتها الى انساب اهل البيت من هذه الخبثة اي ادراج المحسن في الصحيح وعبارته ان كانت باعدا عن هذا وجه
 في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لا نسيب صحيح وان كانت باعدا عن هذا وجه فانه ليس خبر في الصحيح ما كان باعدا عن هذا وجه
 ثقة غير من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لو كان باعدا عن هذا وجه فانه ليس خبر في الصحيح ما كان باعدا عن هذا وجه
 الحال خبر ولا تعديل وكان كل من يثبته والرواية عند ثقة ولم يثبت خبره من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح
 له خبر ومن هذا حاله ولا جعل هذا روايا اعتمد عليه في جعله ثقات من لا يعرف حاله فلا اعتمد
 لا تنفخ في ذلك فثبتة بينا باليقول لاجل ابن حبان امكن في الحديث من الخطا كما ذكرنا في النسخة من رواة الثقات
 ابن حبان من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لو كان باعدا عن هذا وجه فانه ليس خبر في الصحيح ما كان باعدا عن هذا وجه
 من نقل خبره من ابن حبان من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح لو كان باعدا عن هذا وجه فانه ليس خبر في الصحيح ما كان باعدا عن هذا وجه
 خبره ما كفي في تدريسك الرجال فمتبعين به في التناول واوقعوا الناس في الخيل فان كثير من اصحابنا ذكر فيه الفاظ الحرج
 معدود في الثقات سألوا من الحرج فثبتة بعدا قائل ولينبذوا في الخيل وليجذب عن المبالغة في حرج الروايات في خبره
 الفاظ الحرج في حقها في الميزان فانه خسران **قال** **الشيخ** في رواية من انساب اهل البيت في كتابه فهو مشاحة في الاصطلاح
 ثقة وجعلنا له باعدا عن ابن حبان في خبره فثبتة بعدا قائل ولينبذوا في الخيل وليجذب عن المبالغة في حرج الروايات في خبره
 ثقة وجعلنا له باعدا عن ابن حبان في خبره فثبتة بعدا قائل ولينبذوا في الخيل وليجذب عن المبالغة في حرج الروايات في خبره
 ثقة وجعلنا له باعدا عن ابن حبان في خبره فثبتة بعدا قائل ولينبذوا في الخيل وليجذب عن المبالغة في حرج الروايات في خبره

ذكرهم للذب عنهم وكان الكرام عديتهم ثم مضى انتهى وقال في مرادني ترجمه جعفر بن ياسين الواسطي اصل الشقاق
 وكرهم بن عدلي في كماله فاساء انتهى وقال في ترجمه جعفر بن ابي سليمان التيمي الا مام في سبعة عشر من السنين فنفذ
 بالاربعين لخصي عيسى عمنه سبعين وشعبية وابوسفيقة وحلق نظيره الاربعاء وكذا ذكر ابن عدي له ما ذكرته انتهى وقال
 في ترجمه جعفر بن هلال الصلا لاصحبه هو في كل من عدي مكره فلهذا ذكرته والا فارجح صحة انتهى وقال في ترجمه ثابت
 الاسدي قلت ثابت ثابت كاسه وكذا ذكر ابن عدي ما ذكرته انتهى وقال في ترجمه احمد بن صالح المصيري قال بن عدي ان
 في شمرط في كتابي ان ذكر كل من تكلم فيه كذبت اصحابه من صالحهم ان ذكر انتهى وقال في ترجمه اشعث بن عبد
 الملك قلت اما اوردته لذكر ابن عدي له في كماله قوله ما ذكر في حقه شيئا بل اوردت له ما ذكره ابن عدي في الصفا
 ونعموا خرجا له في الصفا بن مكان ما ذكرته انتهى وقال في ترجمه ابو اسحق بن مراد في اسناده نظيره ورويه و
 قال البخاري الضحا في الصفا عني اسناده فخرت هذه الصارمة توبد ان الحديث الذي عني عن ابن عدي في الاسناد الى ابن
 عدي وكذا ان البخاري ذكر الواسطي في الصفا ما ذكرته اجدنا فانه من اولياء الله الصالحين انتهى وقال في ترجمه احمد بن
 شعيب بن عقدة شرحوني ابن عدي اقول قال لولا اني شمرط ان اذكر كل من تكلم فيه لكان في الفضل الذي كان فيه
 انتهى وقال الذهبي في تذكره لخصا ط في ترجمه ابي القاسم عبد الله الحنفي اخوان عدي انضبطه شرحني الاخر
 وقال لولا اني شمرط ان كل من تكلم فيه متكل به وكذا الاكثر انتهى وقال في ترجمه ابي بكر عبد الله بن
 داود المصنف في قال بن عدي وكذا ان شمرط ان كل من تكلم فيه مكره كما لم اذكر ابن عدي في حقه انتهى وقال ابن
 العرابي في شرح الفتية فيه ابي معرفة الثقات والضفاء لاصية الحديث تصانيف منها المذوق في الضفاء ووصف
 فيه البخاري والساق والتمثيل الساجي ابن حبان والبلد فطحي الاذي وابن عدي ولكن ذكرته في كتابي الكامل كل من
 تكلم به وان كان ثقة وشعبه على ذلك الذهبي في ميزان لان له لم يترك احدا من الصالحين ولا لاصية المتدوين واما جميعا
 فقلت عليه ذيل في تحريكه انتهى وقال السجواني في تحريكه في كل من تكلم فيه تصانيف في الضفاء ليس من معين
 في ترجمته عاروا في البخاري في كبر وصفتي السجواني في فصله لافلاص لا يي احمد بن عدي في كماله وهو لا يترك الضعفاء
 فاجله او كذا في موضع المذكور كل من تكلم به وان كان ثقة انتهى وفي كتابنا جميعا والذهبي معظمها في ميزانه لا نجاء
 كتابنا انفسا عليه معول من جاء بعده وعنه زبير بن عدي في ايراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة انتهى وفي
 مقدمة فتح الباري في ترجمه عكرهم عن عازما في ابن عدي ان شرح الاحاديث التي انكرت على اللغة انتهى
 فان ذكره قال بن حجر في ديباجة فقلت في التهديك فان ذكره ايراد كل ما قيل في الرجل من حرمه وتوثيقه يظهره المعاصرة انتهى
 في كتابه قد ينظر من لا يخرجه حين يرى في ميزان الاعتدال وتهذيب الكمال ونهذه في التهديك تقرب التهديك
 وعندها من كتب لخصي حتى كثير من الزايع بالاراء عن ابيه النقل لا ثبات حيث يقولون بن عدي بالاراء
 او كان مرجحا او يخبرون في عبد الله كثر من نحو صاحبين من اهل السنة والجماعة داخلين في فرق الضلالة والخبرة
 بالمد عند الاعتقادية معددين من الفرق المرجحة الضلالة ومن ههنا طعن كثير من اهل الامام في حقيقته و
 صاحبيه وبقية وولوج طلاق الاراء عليه من كتب من يعقل على تفقههم ومثله ظهروا عنهم من احد
 الاراء وسرته انتقال ذهنهم الى الاراء الذي هو ضلال عندنا علموا فقد قال محمد بن عبد الله كبري الشهير
 في كتابي ملل والنحل عند ذكر فرق الضلالة ومن ذلك المرجحة والاراء على معنيين احدهما التمهيد كما في قوله
 تعالى قالوا مرجحوا واحدا اى اجهل والذاني اعطوا الاراء ما اطلوا اسم المرجحة على الجماعة بالمعنى الاول فيصحح لانه

[illegible]

[illegible][illegible]

والصيام وسائر الفرائض يقولون هذا كله فساد لا شيء عليه فكاروا ما امر به الرب الذي يقولون لا تتقوا الموتى
المؤمنين ولا تتقوا منهم فهو لا الميتة ولا غيره فخرجهم بل عنهم وأما امر الرب الذي يقولون نرجى امر المؤمنين بالله
فلا نأخذهم حجة ولا نأرا ولا نتقوا لهم فخرجهم على السنة فالزم فخرجهم وخذ به انتهى وفي شرح المقاصد المتعار
يشتبهون من ملاب المتعزلة ان صاحب الكعبة يدان الله في كل من انزلوا على عاش على الايمان امة سنة فخرجوا
بين ان تكون الكعبة اوصافا واكثر وقته قبل الطغات وبعدها واولها وبعدها وجعلوا عدم القطع بالعقاب نفوسا
في الله يظفان شوا ويعداب على ما هو عليه بل الحق ارجاء يعني انه يخاصر الفرج عدم جرم بالعقاب والنفق وبعدها
لا اعتماد جعل بالحقفة وغيره من امر الرب انتهى وفي شرح الفتحة الكبر المسمى بالمتعزلة لا يظهر على القرائن المكس
نقدوا على ان القبول في ذكر ان صاحب الكعبة كان يسمى مرجئة فخرجوا على نوبع من حجة موحدة وهما اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وآله
انتهى وفي التهديد لا في شك في الساسي ان قوله مرجئة على نوبع من حجة موحدة وهما اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وآله
ملعون وهما الذين يقولون بالله عبودية لا فخر ولا فاعلى لا يوافق نري عن عثمان بن ابي ليلى في حديثه فقال
انهم مرجئة فاجابه ان امر الرب على الذين مرجئة ملعونون وانهم مرجئة موحدة وانما صموا وكذبوا لان الانبياء
كانوا كذلك الاخرى ان قول عيسى قال ان بعدد ما فيهم عبد ابراهيم فخرجهم وذاك انت العزيم الحكيمة انتهى وفي شرح
المكي في الفصل السابع والعشرين من كتابه المغررات الحسان في هذا قبل لعن قد عجمت كرامها ما اخلصت من المرجئة
وايس هذا الكلام على حقيقة ما اولا فقلنا راجع الموضع ان كان محسان المرجي منقلا لارجاء عن ابي حنيفة وبعد من
المرجئة وهو افتراء عليه تحصله غسان ثم يحوط هذه بنسبته الى هذا الانعام الحليم وما تأتينا فقد قال الامام
ان المتعزلة كانوا في اشد الاكل من خالفهم في القدر مرجيا اولاه لما قال لايمان لا يزيد ولا ينقص عن به ارجاء
يتأخر اهل عن الايمان انتهى وهذا المصداق ان ارجاء قد يطلق على اهل السنة والجماعة عن من
المتعزلة انما يعين بالخلف الذي لمصاحبه ككبره وقد يطلق على الكلمة القائلين بان الاحمال ليست بدخلة في الايمان
ويعلم الزيادة فيه والنقصان وهو ان ذهب ابي حنيفة واتباعه من جانب الحدتين التاكيد بالزيادة والنقصان
وبدخول الاعمال في الايمان وهذا النزاع وان كان لفظيا لا حقيقته المحققين من الاولين والاخرين لكنه لما حال الى
الى بسط كلام الفريقين من المتقدمين والمتأخرين ادى ذلك الى ان اطلق ارجاء على مخالفيهم وشغبوا بالاعليم
وهو ليس بطعن في الحقيقة على ما لا يتحقق على صفة الشريعة واذا انتقش ذلك على صحيفة خا طرك فاعرف
انه لا يتبع المبادى في الظاهر في قول احد من ائمة النقد وان كان من اجلة الحدتين في خواصم الروايتين ان من المرجين
باطلاق القول بكونه من فرق الضلالة ووجهه بل بدعة الاعتقادية بل الواجب التيقن والحكم بما يظهر بالوجه المرجح
نقدوا ذلك في منه حالية او مقابلة على من مراد الجاحد بالارجاء ما هو ضلالة فلا باس بالحكم بكونه فاضلا لا حالا
فيحصل ان يكون اطلاق ذلك القول على ذلك الروي من معتقلا ومنه ان ذلك الجاحد او اعتقل على اشتهاه من دون
وتوفى على امره فضع فيحصل ان يكون الروي من لا يقبل بزيادة الايمان والنقصان ولا بدخول العمل في حقيقة اطلاق
عليه الجاحد راجع الحديث لارجاء متبعه لاهل طريقتهم وشبهه لما ذكرنا في لسان المدان لا في شرح العسقلاني في ترجمته
محمد بن الحسن تلميذ ابي حنيفة نقل ابن عدى عن اصحق بن ابي عمير سمعت يحيى بن ادم يقول كان يروى لا يجزئها
المرجئة فشهد عدله محمد بن الحسن وروى شهادة تليل بن ابي في ذلك فقال لا اجازة شهادة من يقول الصلوة ليست
من الايمان انتهى فان هذا صريح في انه ايضا اطلق على مخالفي ارجاء كونه لا يرى الصلوة جزء من حقيقة الايمان

[illegible]

وقد المعلوم ان هذا ليس بضلال وطغيان وكذا قول الدهبي في بطلانه في ترجمة سعيد بن كدام بعد ذكره في تاريخه ولا يجوز
 التسليم ان كان من المرحبة مسعود بن محمد بن سليمان والغان وعمر بن عمرو وعبد العزيز بن ابي نجران وابو معاوية وعمر بن
 قيس بن جارية قلت لا يصح ما ذهب لعدة من جملة العلماء لا يلبس ان القائل على ما قاله الدهبي وكذا قول الدهبي في بيان
 في الملل والنحل اسخرج المرحبة من اجل المرحبة فانما الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب وسعيد بن جبير وطريقي بن جابر
 وعمر بن قيس ومجاهد بن حنظل ومقاتل بن سليمان بن محمد بن ابي سليمان وابو حنيفة وابو يوسف وعمر بن الحسن بن قنبر
 بن جعفر بن هذيل كما هو ثابت عندنا لم يكره ما اصابه الكثرة والزيادة ولا يحكم على تقليدهم في ادخالها في المرحبة
 والقدرة انما هي فائقة لا تدنس في بعض الشبهة لصاحب الاستقصاء وعيسى بن قول السليمان المكي في الميزان في ان ابا حنيفة
 من المرحبة ولم يعلم ان قول مسعود بن ابي عبد الله في السنة فقد عدل السليمان في ما هو بعد اسخر باحيفه من الشبهة
 فانه لم يستند بهذا القول المردود ليدخل ابو حنيفة في مذهب هؤلاء وقال الدهبي في ترجمته عبد الرحمن بن ابي نجران
 من جملة اهل اومه كما ذكره كولا ذكر في الفضل السليمان بن مكي وما هو عليه فانه قال في السامعي الشيخ من المحدثين الذين يقيمون
 علما على هتاف الاصفهاني النعمان بن ثابت وشعبة بن الحجاج وعبد الرزاق وعبد الله بن عمرو بن عبد الرحمن بن ابي حنيفة
 انتهى وبالمجمل فكما ان قول السليمان في هذا غير مقبول فان ابا حنيفة ليس من الشيعة باقفاق الفرقين فكذلك قول السابق
 غير مقبول عند اهل التقليد نيل تيب ذرية ما هو فعله وجب اعلم ان ذكره في هذا القطب غوث الاعجاب ليس
 الصورية الصارفة لاس السلسلة القادرة بمعاها السيد يحيى الدين عبد القادر الجيلاني دام من دخل في سلسلته
 مخبوطا بالفضل الرحمان في نصير من نصير لثنا به غلبة اهل البيت عند ذكره في هذه الامية ما هو عليه في
 فرقة عشيرة اهل السنة والجماعة وشيوخهم والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ
 الخ كما ذكره في كل فرقة وفيهم ما اختلافا مقلدا لها وقال عند ذكر المرحبة ما لا يحويه فقره فانه غاشه في ترجمته
 وا لاصحابه والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ والشيخ
 انتهى كما ذكره في كل فرقة ومن نسبت اليه ان قال واما الحقيقة فوجه اصحاب في حقيقة النعمان بن ثابت بنحو ما
 الايمان هو العلم بهذا كما قرر الله رسول الله به اجماعه ومعه حجة على ما ذكره الدهبي في كتاب الشيعة انتهى
 فصل كما تبيد بل على الحقيقة اتباع الملة الخلفية من المرحبة الصارفة للمتدنية وقيل استند يولدها
 جمع من الشيعة فطعنوا به الى ما على اتباع في حذقة ومن هو اليه من المرحبة الصارفة واقتل بي به في هذا الصنف
 كثير من اهل السنة ممن له تعصب بالشيخ وقامت ظاهره بالي حذقة ومقلده في اوردوا هذا اليه في معرض
 معاقبه ومثاله ابن المقلد ولا يحجب من الشيعة فالنعمان بن عبد الله اهل السنة يسبون اكار الصلابة ويحذرون
 على سلف اصحاب الخلافة في هذا الباب في حذقة وطريقه المرحبة انما الصواب من هؤلاء الذين هم من اهل السنة
 ويدعون انهم من متبعي كتاب السنة ومع ذلك يطعنون على اول هذه الامية وصد لا ايمته من دون
 بصيرة وبصيرة وقيل طال الحديث قد يراه احد ثابرين على هذا الداهية لا للغة في عبارة الغيبة واستلزامها وتوجهها
 من مثل هذا الشيخ الخليل والصلوة النبيل وذلك ان توجيه الاول ان كتب الامام ابي حذقة كالنقطة الاكبر وكما لا يثبت
 تنادى اهل الملة على ان ليس مذهبهم في اهل البيت كما يراه في اجماعهم عند ما ذهب اليه اصحاب لا يخافون ولا يهابون
 كتب خفية تشبه بطلان مذهب المرحبة وان الحقيقة واما جميعهم ليسوا منهم بهذه النسبة الواضحة لفرقة ثابرة بالبرية
 وصدورهم من مثل هذا الشيخ الذي هو سيد الطائفة الرضوية ليدعى اهل البيت والاثنا في ان غوث التقليد بنفسه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

حيث قال لا بد في الحجاب ان يقال تلك العيار من سواسه مذكورة على التفسير ويدعى ان يحفظ هذا الاصل في جميع
 ما وصل في كتب العلماء الصالحين من بعض العيارات الفاسدة معناه القبيصة فادها كما قال القاضي ابو بكر اقلاني في
 كتابه لا انقضاء ما مضى ان وضح مسألة في كتاب او في كتاب طسوب الى انهم لا يدل على انه ما لم يفتي بغير خلاف
 فقلنا متعلق بالسبب في هذه الصفة وان لم يسطر وهذا غير الوجه انتهى و كذلك قال القاضي السبكي في ترجمته القنبية باليد
 فذكر حقيقة در فخر من جهة وكذا انما ان نرد شان مع فت است و اقرار خلاف من ذهب الى طائفة است كذكر كتب
 من قبله و شايدين لبعض منبذ عان داخل كره و اندر كلام شيعه انتهى و ايدى بعضهم بان ادراجه حرام و كلام
 في كلام العلماء من بعض الجمل لا غير بعيد عن العالمين بل هي في كلام الاولينى الاخرين قال الشافعي
 في الديانة و الجواهر في بيان عقائد كذا كما ورد من لنا فادقة تحت و سادة الامام محمد بن عبد الله بن ابي القاسم
 و لو كان ان اصحابنا على منة صحت لا اعتقاد لا فتننا انما و حرام او كذلك دسوا على شيعه الاسلام محمل الذين
 العيون را يادى صاحب القاموس كتاب في الحج على في حفيظة و كذا ورد فتوى الى ان بكر بن الخطيب البغدادي جاسل يوم الضيق
 محمل الذين على ذلك فكذلك ان كان بكلف هذا الكتاب فاقوه فانه الاقرار من الاعراء و انما اعظم البغداديين في الامام
 في حفيظة و كذا منة على محمدا و كذلك دسوا على الامام الغزالي في الامام و طغى القاضي عياض بغيره من
 تلك النسخة فامر بآثارها و كذلك دسوا على الشافعي في عدة مسائل في الفتوحات و تمت عليها و توقفت ذلك
 في تلك الشيعه في الجواهر في بيان طائفة من الذين لم يتركوا الفتوحات التي قابلها على نسخة الشافعي التي جعلها
 في مدينة فخرية فطالما روى ما فيها من ذلك توقفت فيه و صرنا في حيز من الفتوحات التي كانت دسوا على ان في
 كتاب في المسمى بالصلوة و حجة من العقائد التي لفتوا و اشاعوها في مصر و مكة ثلاث سنين و انما روى منها انتهى و كذا في
 على هذا الخطا و ما في هذا الحجاب من النسخة فان محمدا احتال كون تلك العيارات من سواسه لا يكفي لانها لم تكن
 اذا تأملنا ذلك بوجود نسخ العينية الصحيحة بخلافية عن هذه البلية و اذا ليس فليس و منهم من قال ان ابا حنيفة كنية
 لغيره ما مننا ايضا فمرد القبيصة من في حفيظة الذي جعل التبايع مربية غيره و فيه ضعف ظاهر الوجه الاول انه
 محمدا احتال لا يسميه آتاني ان ذكره ان بن ثابت بعد ذكره في حفيظة شاهد عدل على ان المراد من هو معروفا و من
 لا يسميه الا بكنية الثالث ان ابا حنيفة الذي هو غير ما مننا لم يشهد له به و لا شاع طريقتا و لا سمي بكنية حفيظة
 فلفظ الحفيظة في كتاب الشافعي آتاني عن هذه القنبية الخفية و منهم من قال ان الاجراء على محمد بن ارجاء المدة
 و ارجاء السنة كما امره بمعية و قل ايضا ان كثيرا من اهل السنة سماه محمد بن ارجاء و حفيظة و كلام الشافعي محمول على الاجراء
 السمي كاحل الاجراء الذي و هذا امر اختار على القاري و فيه الضاحية و اصفية من حيث ان الشافعي بعدد
 بمان فرق الصلاة و ذكر منها المربية ثم منها الحفيظة فلا محال هناك لهذا الاحتال ان كان مستقيما في عبارات غيره من اهل
 الاحكام كما روى في كتابه و منهم من قال ان مراد الشافعي من الحفيظة من قلة منهم و هم لم يتركوا و قد صرح ان الحفيظة عبارة عن
 طريقة تقلد الامام ابا حنيفة في المسائل الشرعية و قصا و مسلكه في الاحكام الشرعية سواء في الفتوى في اصول العقائد
 ام خارجة فان و افقت يقال لها الحفيظة النكاح و ان لم يوافق يقال لها الحفيظة مع محمد بن حفيظة مسلكه في العقائد و كلامه و كذا
 من حفيظة حفيظة في الفروع معتزلي عقيدته كالنسخة و غيره من اهل الكشاكش و غيره و كذا في الفتوى و الحفيظة و الحفيظة
 شذو حفيظة الفروني بخلاف الذين الذين اهدى و قد بسطنا ترجمتهما في الفتاوى الالهية في ترجم الحفيظة و كذا في الجواهر في بيان
 و يجب ان و غيرهم يكون حفيظة حفيظة فاما حفيظة اولدي اصلاح و الحفيظة لها فرع عا و اعتبار اختلاف العقيدة فليهم

و لو كان ان اصحابنا على منة صحت لا اعتقاد لا فتننا انما و حرام او كذلك دسوا على شيعه الاسلام محمل الذين
 العيون را يادى صاحب القاموس كتاب في الحج على في حفيظة و كذا ورد فتوى الى ان بكر بن الخطيب البغدادي جاسل يوم الضيق
 محمل الذين على ذلك فكذلك ان كان بكلف هذا الكتاب فاقوه فانه الاقرار من الاعراء و انما اعظم البغداديين في الامام
 في حفيظة و كذا منة على محمدا و كذلك دسوا على الامام الغزالي في الامام و طغى القاضي عياض بغيره من
 تلك النسخة فامر بآثارها و كذلك دسوا على الشافعي في عدة مسائل في الفتوحات و تمت عليها و توقفت ذلك
 في تلك الشيعه في الجواهر في بيان طائفة من الذين لم يتركوا الفتوحات التي قابلها على نسخة الشافعي التي جعلها
 في مدينة فخرية فطالما روى ما فيها من ذلك توقفت فيه و صرنا في حيز من الفتوحات التي كانت دسوا على ان في
 كتاب في المسمى بالصلوة و حجة من العقائد التي لفتوا و اشاعوها في مصر و مكة ثلاث سنين و انما روى منها انتهى و كذا في
 على هذا الخطا و ما في هذا الحجاب من النسخة فان محمدا احتال كون تلك العيارات من سواسه لا يكفي لانها لم تكن
 اذا تأملنا ذلك بوجود نسخ العينية الصحيحة بخلافية عن هذه البلية و اذا ليس فليس و منهم من قال ان ابا حنيفة كنية
 لغيره ما مننا ايضا فمرد القبيصة من في حفيظة الذي جعل التبايع مربية غيره و فيه ضعف ظاهر الوجه الاول انه
 محمدا احتال لا يسميه آتاني ان ذكره ان بن ثابت بعد ذكره في حفيظة شاهد عدل على ان المراد من هو معروفا و من
 لا يسميه الا بكنية الثالث ان ابا حنيفة الذي هو غير ما مننا لم يشهد له به و لا شاع طريقتا و لا سمي بكنية حفيظة
 فلفظ الحفيظة في كتاب الشافعي آتاني عن هذه القنبية الخفية و منهم من قال ان الاجراء على محمد بن ارجاء المدة
 و ارجاء السنة كما امره بمعية و قل ايضا ان كثيرا من اهل السنة سماه محمد بن ارجاء و حفيظة و كلام الشافعي محمول على الاجراء
 السمي كاحل الاجراء الذي و هذا امر اختار على القاري و فيه الضاحية و اصفية من حيث ان الشافعي بعدد
 بمان فرق الصلاة و ذكر منها المربية ثم منها الحفيظة فلا محال هناك لهذا الاحتال ان كان مستقيما في عبارات غيره من اهل
 الاحكام كما روى في كتابه و منهم من قال ان مراد الشافعي من الحفيظة من قلة منهم و هم لم يتركوا و قد صرح ان الحفيظة عبارة عن
 طريقة تقلد الامام ابا حنيفة في المسائل الشرعية و قصا و مسلكه في الاحكام الشرعية سواء في الفتوى في اصول العقائد
 ام خارجة فان و افقت يقال لها الحفيظة النكاح و ان لم يوافق يقال لها الحفيظة مع محمد بن حفيظة مسلكه في العقائد و كلامه و كذا
 من حفيظة حفيظة في الفروع معتزلي عقيدته كالنسخة و غيره من اهل الكشاكش و غيره و كذا في الفتوى و الحفيظة و الحفيظة
 شذو حفيظة الفروني بخلاف الذين الذين اهدى و قد بسطنا ترجمتهما في الفتاوى الالهية في ترجم الحفيظة و كذا في الجواهر في بيان
 و يجب ان و غيرهم يكون حفيظة حفيظة فاما حفيظة اولدي اصلاح و الحفيظة لها فرع عا و اعتبار اختلاف العقيدة فليهم

الشيعة ومنهم المقلية ومنهم المرجئة فالمراد بالخفية هنا هي الخفية المرجئة الذين يتبعون ابا حنيفة في الفروع و
يتخللونه في التعديل بل يوافقون فيها المرجئة الخاصة وهذا الجواب وان كان محتمل من الاحتمال السابقة ولكن
لا يغفل عن حقيقة واحدة وذلك لان عبارة الخفية تحكم بان المرجئة اصل من فروع المرجئة ومنه تنحصر الجواب الخفية
اصل ومن فروع المرجئة ومنه تنحصر من قال ان لفظ الخفية عند ذكر فروع المرجئة وقهر بعضها هو او عمل من قبل الخفية
موضوع الغسائية فان اتصالها بالمراد ذكرها ان الغسائية من فروع المرجئة لمراد ذكرها الخفية والغسائية من غير ذلك
الغسائية وفيه ايضا شاهد ظاهر فان مجرد احتمال التصحيح من الكتاب من غير سبب غير مسموع عند ارباب التصحيح
فمع ان تفسير الخفية التي تقع في الخفية ياتي عن هذا الاحتمال الا ان يلزم ان ذلك ايضا التصحيح وقهر من انكبة لفظ الخفية
وهو احتمال على احتمال لا يفيده اليقينة لكمال وصحة من قال ان المراد هنا بالخفية الخفية الغسائية فانك تكون بان الايمان هو العلم
بالله وحده ونحو ذلك من خرافات المرجئة الخاصة وتوضيحه على ما في الرسالة المحمدية ان الغسائية من اهل السنة سواء
كان حنفيا او شافعا او حنبليا او مالكييا وبين المرجئة الضلالة ليست التباين الكلي والغسائية بين الخفية بمعنى المتأخرين
له اصل ولا هي ما وبين اهل السنة عموم ومخصوص مطلقا فكل حنفي من اهل السنة وليس ان كل اهل السنة حنفي ولا نسبة
بين الخفية بمعنى مقديرة في الفروع فقط وهذا المعنى اعلم من الاول وبين اهل السنة عموم ومخصوص من وجه فاما
الاختلاف من يكون حنفيا ولا يكون من اهل السنة كالمرجئة الخفية والمعتزلة الخفية ومن يكون من اهل السنة ويكون
شافعا مثلا وما ذكرنا من كون موافقا لابي حنيفة في الفروع والتعديلات اذ عرفت هذا فنقول في مقابلة عبارة الخفية
ان الخفية الذين هم من فروع المرجئة الضلالة اصحاب ابو حنيفة الذين يقولون ان الايمان هو العلم بالله
ورسوله وحده لا يدينون الا على الغسائية يمكن ان هو المراد من الخفية لما عرفت سابقا ان غسان الكواقي كان يمكن له من
التعديلات بين ابي حنيفة وبينه لاكتسافه من المرجئة فظهر ان لفظه على الخفية او ابي حنيفة باستناد عبارة الخفية لا يصدر
الا من ذوي عبادة ظاهرة وعصبة وافتراء فظهر من قال الله في حقهم تسبيحا لظافة الشقاوة ختم الله على قلوبهم
وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة فلاحذبة بغيرهم قد هم قالوا على ابي حنيفة فثبت هذا ودوا للاحسن على حقنا
مطروذا حفظ هذا التفصيل فانه من خواص هذا السفر الجليل وقالوا الكلام وان قضى الى التسليل ولكنه لم يصل على تفصيل
ايضا فظهر البخاري في حق احد من الرماة فظهر يدل على انهم عند ذلك عند غير قال الله في حقهم
في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي قال البخاري فيه لفظ لا يقول هذا لا يبين فيهم غلبة الشبهة وقال الواسطي في ترجمته
البخاري في كتابه سيدنا علام النبلاء قال بذكر من منبجحت ابا عبد الله البخاري يقول رجل ان الله ولا ينجس بشي
ان اعتقت احدا قلت صدق رحمه الله ومن لظري كلامه في الجهر والنقل عن علي بن الكلام في الناس في الامانة
فمن يضعفه فانه انما يقول منكم احد يثبت سكتنا عنه فيم لظري هذا ونقل ان يقول فلا كتاب او كان في يضعف احدا
حتى ان قال اذ قلت فلان في حديثه لظري مترم ولا وهذا حتى قوله لا يجاسدني الله في اذ عرفت احلا هذا هو
والله اعلم بالواقع انتهى وقال العراقي في شرحه الفقيه لظري فلا سكتنا عنه هاتان العبارة ان يقولها البخاري فبين
احد فيهما انتهى ايضا كذا تنبها ما يتجلى في الميزان وغيره من كتب اهل الشافعية الجهر المنقول عن التعديل بان لا يبايع عليه فذكر
عليه العلماء في كتابه من المراجع علم حرجه بقوله لا يبايع عليه وعلى نجاسه في الكلام في النفاة اثباته قال الله وان
الكثير عن النقل في كتبه لكسده التكرار عليه في ترجمته على المديني من ميله حديث قال هذا ابو عبد الله البخاري وناهيك
بذلك نحن محمد بن علي بن المديني قال ما استقصيت نفسي باني يدي احد من العلماء الذين يدي ابن المديني

انكر به لا بن صاعد و لا لا يسير كلام ابن خزيمة فيه فان هو لا يعلمهم عدل و بنية فقلت في كلام القرآن بعضهم
 لعن الله النبي وقال الذي في ترجمة عفا ان الصفا من غير ان كلام النظم و لا القرآن ينبغي ان يتامل و يتامل فيه
 انتهى وقال في ترجمة ابن الزناد عدل الله بن ذكوان قال ربيعة لم يلبس بشقة ولا رضى قلت لا يسير قول ربيعة فيه
 فان كان في كلامه عدل و ظاهره انتهى وقال في ترجمة محمد بن يحيى بن عبد الله المعمر بن ابي بن مندة انهم
 اذ دع الحافظ ابو يعين في حرمه لهما من الوضوء وقال منه و انهم فلم يذنبوا انهم لم يذنبوا من انظار انفسهم
 الله العفو فلقد نال ابن مندة ايضا من ابي يعين و انتهى وقال في ترجمة الحافظ ابي يعين احمد بن عبد الله الاصبهاني
 كلام ابن مندة في ابي يعين في حرمه لهما من الوضوء و لا اقول قول كل منهما في الآخر بل هما عندى مقبولان لا اعلم لهما ذنبان
 اكبر من انهما الموصوفان سالكين عفا قرأت بخط يوسف بن احمد الشيرازي الحافظ رايت بخط ابن طاهر القزويني
 يقول لعن الله عينا ابي يعين في حرمه لهما من الوضوء و قد اجمع الناس على ما منه قلت كلام القرآن بعضهم
 في بعض الاصابة لاسيما اذا اكره الله ان يفعل و لا افسد و ما يوجب ما لا يوجب من عبادة الله و ما عرفت ان عصار
 من الاغصان سلما هله من ذلك سوا الا انباء و الصلابة لم يثبت له من ذلك كرايين انتهى وفي فتح المليك
 لكن قد عرفت ان عبد البر في جامع بابا كلام القرآن المتأخرين بعضهم في بعض و رأى ان اهل العلم لا يقبل الحرف فيهم
 الا ببيان و احوط ان انضم الى ذلك عدل و هو في عدم القبول انتهى وفي طبقات انما فقهه للتأخر السبكي
 يلجى الى ابي المسترشد ان تسلك سبيل الارب مع الامامة المأخوذ وان لا تنظر الى كلام بعضهم في بعض الا اذا كان يدعي
 و احوط لقمان قدرت على التأويل و تحميم النظم فدونك و الا فاصرب صفا عاصري بنهم فانك لم تخلق لهذا فاشقل
 بما ايندك و دعه مالا يعينك و لا اقول طالبا ليعلم بغيره حتى يتجسس بين المأخذين و اياك فشرابك ان تصغي الى الحق
 بين في حيفة و سقران في التوى اودين ما اقول في في ذنب اودين احمد و الحارث الحاسبي و هلم جل الى زمان العرب
 عبد السلام و انتفى ابن الصلاح و تانما اذا اشتغلت بذل الصلابة لالهلاك فالقوم ايتها اعلام و لا قوالهم حار و ربما
 لم يفهموا بعض ما قلديس لانا الا انهم حتى عنهم و السكت عاصري بنهم كما فعل فيما عاصري بنهم الصلابة و فيه ايضا
 انك لست كالحمد ان تفهم ان قاعدتهم لم يمتدحهم على التقدير بل على خلافها بل الصلابة ان من تجدد امامته و عدل
 و قلتم اذ حرم و يد رحا رحا كانت هذا فم بديهة على سبب جرحه من تعصب مدعي افعي لم يلقف ان احمد انتهى
 و فيه ايضا قد عرفنا ان الجرح لا يقبل منه الجرح و ان من يدعي حق من قبل طاعة على معاصيه و ما جرحه
 حاصيه و مذكور على جرحه فان كانت هذا فم بديهة لانه يشهد العقل بان مثل من تعصب مدعي افعي لم يلقف ان احمد انتهى
 بل النظم و غيره الى و قد لا يثبت لكلام الذين في غير في ابي حنيفة و ابن ابي ذئب و غيره في ما اكل و ان معين
 المشافيع النساء في احمد بن صالح و غيره و لو اخلقا لكان من الجرح لما سلم لنا احدا من الامامة اذ ما من امام الا و قد
 فيه طاعتهم و هلك فيه هلك انتهى و في الخبرات المحسنة انما قبل النعمان كان من الجرح الفصل التاسع و الثلاثون
 في جرح ما نقل الخطيب في تاريخه عن القاضيين فيما عرفت انه لم يقصد بذلك الا لجمع ما قيل في الرجل على عادة المؤمنين
 و لم يقصد بذلك لثبته صر و لا حظه و ثبت بل انما قد كلف الملاحقين و الكثر من ومن نقل ما شاع له عقبه و ذكر
 كلام القاضيين فيهم و مما يدل على ذلك ايضا ان الاسانيد التي ذكرها للفقهاء لا يخلو عنها من مشكل فيه و اوجه
 و لا يجوز ايضا عاصري بنهم في مثل ذلك فكتب اماما من ائمة المسلمين و فرض في حقه ما ذكره الخطيب من القبح
 عن قائله لا يمد به فان كان من غير القرن الامام فهو مقادير ما قاله و كتبه عدل و هو من اقرب ما قد ذكره لمان قول

القرآن بعينه على بعض غير مقبول وقد صرح الحافظان الذهبي وابن حجر بذلك انتفى فاعلم لا قد صرحوا بان كمال
 المطهر في حق المعاصرين غير مقبولة وهو كما انشأ اليه مقبول بما اذا كانت بمرهات وحجة وكما كانت مبدئية على التفسير
 والمنهج فان لم يكن هذا ولا هذا فهي مقبولة بلا شبهة فاحفظه فانه مما ينبغي في الاولي والاخرى ولما انشأ كمالهم
 الى هذا المقام فلفست عنان التكملة وخفتم الرمح فان حركوا كلاما قل وهو لا ما طال واعل والمجنى من علمنا العظم
 وطلبها الدحل ان لا يبادر الى الوقوع في مصايق اخرى ومنه انقل بل لا بعد محاطة ما اوردته في هذا السطر الجليل
 والله اسأل ان ينفع به المتألمين وسائر المتألمين في عبادته ويجعلها نافعة في دنياي وآخرتي فكان الاختتام ليلته
 يوم الاحد الثاني من اول الاشهر المحرم المتوازي في التقويم العاشر من السنة الحادية بعد اربع وثلاثمائة من هجرة
 من مكة فهاذا سر الكتاب الذي لا يشره صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يومه الى يوم يحيد الناس الساهرة

خاتمة المطالب

حال من هذا الى سواء السبيل وشكر لمن يثاب عن طريق الشبهة والتسويل وصدق على سبيل رسله
 وافضل انبيائه خاتمة له انبياء المعجزة بالشريعة ذى التسويل وعلى آله وصحبه ومن تبعهم
 من اصحاب التكميل وبعد فقد استتب طبع الرسالة انشأه انما فقرة والجملة الكافية
 للرفعة المشقة على اللطائف النفسية والافتقار الشريفة المفسد لا لطمة العلوم و
كملة النجوم المتضمنة على ما خلت عنه السرب والرفا تر وغفلت
عنه جمعا عقلا جارا ولا كابر اعنى الرافع والتكميل
في النجوم والتعديل من تاليفات علامة عصره وفهامة دهره
 الذي نبعت منه انهار القنون العقلية والفكرية وقاضيت من مبعوث
 العلوم العربية والاصولية المجهول كل شيء تشد اليه الحال من كل حي مؤنا
 الحاحه انما اظن اني خستات كحل عبد الحق الملك كنهه اذ مضى
 العلى الى المطيع المعروف بالوارثي باهتمام محيى بغيره
 الكندي في شهر ربيع الثاني ختام السنة الحادية بعد اربعة
 المائة عشرين من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل صلواته وخيراته وآثاره الربيع
 غصن به المستان محي عثمان
 بن المولى انشأه فعل من ظلمه على
 المختار ولى الاعظم كذا
 عقا الله عنه على
 حله ونصفه

مسئله

چهارم فریاد طلای دین مفتیان شرعین

چنانچه که بعد از اسی خاک کرد و پیشود چنانکه معمولی میه و یارست از احادیث تویید
 حکم که نقض این مستحسن نیویست و احادیث در مطلق رفع بدین دوز عابیز
 وار و اندیکار دین مخصوص هم حدیثی که در آیه مینو او توجرو
 هو المصوب



درین خصوص نیز حدیثی وارد است چنانچه حافظ ابوکار احمد بن محمد بن اسحق بن السنی در کتاب عمل الیوم و اللیلۃ
 می نویسد حدیثی از احمد بن الحسن حدیثی از اسحق بن یعقوب بن خالد بن جریر بن ابی اسبی حدیثی از عبد الله بن
 عبد الرحمن القرشی عن خصیف عن انس عن النبی صلی الله علیه و علی آله و سلم انه قال ما من عبد لبسط کفیه فی
 کل صدقة فشرقی قول اللهم العنی و آله ابراهیم و اسحق و یعقوب و آله جبریل و میکائیل و اسرافیل و سلیمان و داود و
 دعوی فانی مضطرب و عصمتی فی دینی فانی مدنی و تنالی و جنتک فانی مذنب و تنقی عینی الفقر فانی متمسک الا
 کان حقاً علی الله عز وجل ان لا یرددیدیه خائبین اگر گفته شود که در این حدیث عبد الغزیز بن عبد الرحمن و ابن مسعود
 میه است چنانچه در میزان الاعتدال غیره و صرح است گفته خواهد شد که حدیث ضعیف بر بی اثبات انتخابی فی است
 چنانچه این همام در مفتاح القدر و کتاب این نیز می نویسد و انتخاب بیقت با الطهین غیر الموضوع است و الله اعلم
 حرر الهامی عفی به القوی ابو الحسنات محمد بن عبد الحی تجار، عن ابنه اهل و النسخ

سیدنا حقیقۃ الممد

ابو الحسنات محمد بن عبد

سید محمد بن حسین

الحجاب صحیح و الای شیخ و یقیده ما شرا که ابو بکر بن ابی شیبته فی الصفحتین کاستق الفاعل علی ایدیه صلیت مع رسول الله
 علیه و سلم فی قول اسلامه خرم فی دعیه و دعاه الحدیث قد ثبت بعد الصلوة فی الموضع فی المیدین فی ایدیه و سبیل
 و استق لا تقبل اصلی کل لا یخف علی اعلی الا که کیا حرار مدینه شریف نصیر حقاً الله عز وجل

سید محمد بن حسین

محمد بن عبد الله

سیدنا حقیقۃ الممد

سید محمد بن حسین

سید محمد بن حسین

